



إيمان الحوسنية

العلاقة بين الدين والدولة

لطالما كان الجدل حول العلاقة بين الإسلام والدولة موضوعاً يثير العديد من التساؤلات منذ وفاة النبي محمد عليه الصلاة والسلام، وقد أثار العديد من الصراعات والحروب بين المسلمين أنفسهم على مر التاريخ. فهل السياسة والدين متلازمان، لا يمكن الفصل بينهما؟ أم أنهما منفصلان، وكيف كانت العلاقة بينهما في صدر الإسلام وعهد الخلفاء الراشدين وما بعده، ومتى خرجت نظرية سياسية حقيقية (في الدولة والخلافة)؟

المعرفة، بدأت منذ نهاية النصف الأول من القرن الهجري الثاني، بمقدار ما فتح الباب أمام نوعين من المعرفة بالسياسة غير الفقه السياسي، هما الآداب السلطانية والفلسفة السياسية.. مما لا يدخل في موضوعنا هذا“ هكذا يختم بلقزيز بحثه. لقد حاول بلقزيز في بحثه تتبع التطور التاريخي في العلاقة بين الإسلام والدولة منذ عهد النبوة وما بعده وأعتقد أنه وفق في طرح المسألة بشكل موضوعي ويبقى رأيه الخاص فيما يتعلق بالدين والدولة، حيث أرى أن الإسلام لم يحدد شكلاً محدداً للدولة والسلطة السياسية ولا يوجد هناك نص قرآني قاطع أو أحاديث فيما يتعلق بكيفية إدارة الدولة وإنما ما هو موجود في نصوص الآيات مجموعة من القيم والمبادئ الدستورية والسياسية والتي ينبغي أن تسود في مؤسسة الدولة بغض النظر عن شكلها، هذه المبادئ الموجودة كالعادلة والشورى وحرية العقيدة وغيرها، هي قيم إنسانية مشتركة بين البشر أجمع، تطبيقها هو الذي يختلف باختلاف الزمان والمكان والظروف الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية وغيرها، لكن المبدأ واحد، وليس من الحكمة في شيء أن يتم إسقاط ظروف المجتمع في القرن الأول الهجري على القرن الواحد والعشرين، ومحاولة التطبيق القسري لبعض الأحكام التي ولى زمانها أو تطورت أساليبها عبر الزمن، وحينما نقول بأن الإسلام لم يحدد شكلاً محدداً لكيفية إدارة الدولة، فهذا ليس انتقاصاً للدين كما يحلو للبعض أن يفهمه، فترك الأمر مفتوحاً وفقاً للظروف السائدة هو عين الصواب، أما إغلاق الأمر وحصره في نظام إداري وشكل سياسي واحد للأبد، فهذا من شأنه أن يخلق الجمود والعديد من التناقضات والفجوات.



تأثيراتها في علم الكلام، وفي علم الحديث قبله، إلى أن بدأ مفعولها يسري في الفقه السياسي. وثاني تلك الأسباب هو استقرار الدولة والخلافة حيث انفصلت حقيقتها الجديدة كدولة سلطانية عن مثالها المرجع (الخلافة) رغم أن فقهاء السياسة لم يوقفوا النظر إليها كخلافة لأن في ذلك موطن شرعيتها الدينية إلا أنه كان واضحاً أن ذلك لم يكن إلا مكابرة وأنها دولة سلطانية بامتياز. أما ثالث تلك الأسباب فهو التحدي الفكري والسياسي الذي طرحته نظرية (الإمامة) الشعبية على فقهاء ”دولة الخلافة“ وهو ما حملهم على إنتاج نظرية الخلافة وتأسيس منظومة المفاهيم السياسية الشرعية رداً على فقه الإمامية السياسي. ”لقد باتت النظرية في السياسة والدولة ممكنة منذ العهد العباسي الثاني للأسباب التي ألمحنا إليها. وجاء قيامها يتوج عملية مديدة من البناء النظري لمجالات

العباس عم الرسول، وعلي بن أبي طالب وغيره. وهناك آراء أخرى إلا أن هذه الآراء الثلاثة كانت الأبرز، وما يهمنا هنا هو الحديث عن تبلور فكر سياسي إسلامي كانت بداياته في سقيفة بني ساعدة، حيث ظل الأمر لفترة طويلة محصوراً في النص الديني. تمخض عن هذه الاختلافات في الآراء صراعات وحروب طاحنة كانت شرارتها في عهد عثمان بن عفان واستمرت في عهد علي بن أبي طالب وأنتجت معركتي الجمل وصفين الشهيرتين اللتين راح ضحيتها الألوف من الناس. إلا أن وجود نظرية معرفية سياسية في الدولة والخلافة لم يظهر إلا في العصر الوسيط نتيجة توافر ثلاثة شروط رئيسية، وأول تلك الأسباب هو توفر قواعد يبنى عليها التفكير في الدولة والسلطة والسياسة. وهي قواعد دشن وضعها الإمام الشافعي في مجال أصول الفقه، وعمل بها اللغويون والنحاة، وسرت بعض

هذا ما حاول أن يجيب عليه الدكتور عبد الإله بلقزيز في بحثه عن ” دور الجماعة والسلطة السياسية في تكون فكر سياسي إسلامي“ حيث استهل البحث بالحديث عن العلاقة بين السياسة والدعوة في سياق التجربة النبوية، فقد عرف العرب إبان حياة النبي شكلاً سياسياً مختلفاً عما عهدوه، فقد كان رؤساء القبائل وشيوخها يُديرون شؤون جماعاتهم قبل عهد الإسلام حتى ميلاد دعوة النبي التي أظهرت شكلاً سياسياً مختلفاً وأذنت بميلاد نظام حكم يبدأ من القمة يُديره قائد الجماعة المتمثل في شخص النبي وينتهي بعامة المؤمنين والداخلين في الإسلام مروراً بنظام سياسي مختلف يشغله الصحابة ونواب الرسول على المدينة والمبعوثين إلى الأمصار وكتاب الوحي ومن ولاهم النبي القضاء في البلاد التي فتحوها وهو نظام جديد يختلف عما عهدته العرب من إدارة قبل الإسلام. فكان التلازم بين السياسة والدعوة واضحاً في بدء أمره، نظراً للظروف الملحة التي أحاطت بالدعوة في بدء الأمر من تهجير قسري من مكة وأتباع قليلين مما جعل النبي يوحد الجماعة تحت إطار العقيدة في المدينة وينطلق من منطلق سياسي ديني في إدارة شؤون الجماعة حتى رحيله، حيث ترك الأمر السياسي عالماً والعلاقة بين الدين والدولة مفتوحة دون نص قرآني قاطع أو حديث. مما تمخض عن ذلك وجود ثلاث أطروحات سياسية حول الخلافة: حينما اجتمع المسلمون في السقيفة للتشاور فيمن سيكون الخليفة. تقول الأولى إن الخلافة ينبغي أن تكون في قريش، وتلك كانت أطروحة المهاجرين في السقيفة، وتقول الثانية إنها تجب في غير قريش، التي خذلت نبيها وقاتلته في بداية الدعوة وتلك أطروحة الأنصار، وتقول الثالثة إنها يجب أن تقوم في الهاشميين بالتحديد وفي بيت الرسول على نحو أخص وذلك كان موقف

النصوص المشورة تعبر عن وجهات نظر كتابها ولا تعكس بالضرورة رأي مجلة التفاهم أو الجهة التي تصدر عنها.

مجلة التفاهم هاتف: ٢٤٦٤٤٠٣١ - ٢٤٦٤٤٠٣٢، فاكس: ٩٦٨ ٢٤٦٠٥٧٩٩

البريد الإلكتروني: tasamoh@gmail.com - al.tafahom@gmail.com - www.altafahom.net